سلسلة المرجعية الفكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي:

هل تختزل التجربة السياسية الفكرة المؤسسة؟

أ. طارق عبد اللطيف ابوعكرمة

مقدمة السلسلة:

تأتي هذه السلسلة محاولةً لإعادة ترتيب النقاش حول المرجعية الفكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، من زاوية منهجية تضع الفكرة قبل التجربة، والجوهر قبل المظهر، والأصول قبل الفروع. فثمة خلط منهجي يعطل أي حوار جاد حول المرجعيات، حين يُحكم على المدرسة الفكرية بنتائج تطبيقاتها السياسية، وكأن الفكرة تُختزل في تجاربها، والروح في أجسادها العابرة. ولهذا قسمت هذه السلسلة إلى أربع حلقات متكاملة:

الحلقة الأولى: تناقش التأسيس المنهجي، والتمييز بين المفاهيم المتداخلة، وتحدد ما هي المرجعية الفكرية في جوهرها.

الحلقة الثانية: تعرض الإنجازات الفكرية والنضالية التي أنجزتها المرجعية البعثية، وترد على مزاعم غيابها.

الحلقة الثالثة: تتعمق في البناء الدستوري للمرجعية، وتتتبع مسار الاجتهاد الفكري عبر مؤتمرات الحزب.

الحلقة الرابعة: تناقش التحديات الراهنة، وتطرح أسئلة المستقبل، وتقترح مساراً عملياً لتجديد المرجعية.

فالمقاربة التي تريد أن تفهم الفكر القومي، ينبغي أن تنطلق من نصوصه المؤسسة ومرجعياته البانية، لا من تجارب الحكم التي قد تكون اقتربت من الفكرة أو ابتعدت عنها. وهذا ما تسعى إليه هذه السلسلة.

الحلقة الأولى: التأسيس المنهجي والتمييز المفاهيمي

يثير الحديث عن المرجعية الفكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي أسئلة تتكرر منذ عقود، وغالباً ما تطرح بصيغة توحي بأن التجربة السياسية تكفي وحدها للحكم على الفكرة. غير أن هذا المنهج، مهما بدا شائعاً، يفتقر إلى الدقة العلمية، إذ إن المرجعيات الفكرية لا تقاس بنتائج الممارسة وحدها، وإنما بمنظومتها الفلسفية، وبقدرتها على تفسير الواقع، وتجديد أدواتها، والإجابة عن أسئلة الإنسان والتاريخ. ومن هنا تبدأ هذه السلسلة، التي تحاول إعادة ترتيب النقاش من أساسه، فقبل السؤال عن نجاح التجربة أو إخفاقها، لا بد من السؤال: ما المرجعية الفكرية أصلاً؟ وما الفرق بينها وبين الأيديولوجيا، أو البرنامج السياسي، أو التنظيم الحزبي، أو التجربة التاريخية؟ وهل يجوز اختزال مدرسة فكرية كاملة في تجربة حكم أو مرحلة سياسية بعينها؟

مقدمة: حين يُثار سؤال المرجعية الفكرية لأي حزب أو مدرسة فكرية، فإن السؤال لا ينبغي أن يبدأ من التجربة السياسية، وإنما من الفكرة المؤسسة. فالتجارب قد تنجح أو تخفق، والدول قد تزدهر أو تنهار، أما المرجعيات الفكرية فتقاس بما تؤسسه من رؤية للإنسان والمجتمع والتاريخ، وبقدرتها على التجدد والاستجابة لتحولات الواقع.

ولهذا فإن السؤال الذي تم طُرحه حول غياب المرجعية الفكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي يستحق النقاش، لكنه يحتاج أولاً إلى تحرير المفاهيم قبل إصدار الأحكام. فهناك فرق بين أن تكون المرجعية غائبة، وبين أن يكون إنتاجها الفكري قد ضعف، أو أن يكون تجديدها قد تأخر. ومن الناحية المنهجية، فإن الحكم على أي مدرسة فكرية ينبغي أن ينطلق من نصوصها المؤسسة ووثائقها المرجعية، لا من تجاربها السياسية وحدها، لأن التجارب قد تنحرف عن الفكرة، أما الفكرة فلا تقاس إلا بأصولها.

إن أكبر خطأ منهجي يقع فيه الباحث هو اختزال المرجعية في التجربة السياسية، لأن التجربة متغيرة، بينما المرجعية ثابتة نسبياً. فالليبرالية ليست حكومة بريطانيا، ولا الماركسية هي الاتحاد السوفيتي، ولا الديمقراطية هي ممارسات أي دولة بعينها، وكذلك لا يجوز أن يختزل الفكر القومي كله في تجربة قطر معين أو مرحلة تاريخية محددة. فالليبرالية لم تبقَ عند جون لوك، ولا عند آدم سميث، بل تطورت عبر قرون طويلة حتى أصبحت مدارس متعددة. والماركسية نفسها لم تتوقف عند ماركس وإنجلز، بل أعاد لينين وغرامشي ومدرسة فرانكفورت وغيرهم إنتاجها في سياقات مختلفة. وحتى الفقه الإسلامي، لم يتوقف عند النصوص المؤسسة، بل ظل باب الاجتهاد فيه مفتوحاً عبر العصور. فلماذا يطلب من الفكر القومي ومن فكر حزب البعث ان يكون اسير قوالب جاهزة او نمط مرجعيات محددة، وأن يبقى أسير لحظة التأسيس، بينما تمنح سائر المدارس الفكرية حق التطور والاجتهاد؟

المرجعية الفكرية لا تعني مجموعة الشعارات أو البرامج السياسية، وإنما تعني الإطار الفكري الأعلى الذي تنبثق منه الرؤية إلى الإنسان، والدولة، والمجتمع، والاقتصاد، والثقافة، والعلاقات الإنسانية. الذي يحدد طريقة فهم الإنسان والتاريخ والمجتمع والدولة، ويمنح المشروع الفكري وحدته الداخلية واستمراريته. أما الأحزاب فهي أدوات، والدساتير ترجمات، والبرامج تطبيقات، والتجارب اجتهادات، بينما تبقى المرجعية هي الأصل الذي تستمد منه هذه المستويات شرعيتها. فهي تمثل المنطلق الذي يحكم تفسير الواقع وآليات تغييره، وتظل أكثر ثباتاً من البرامج السياسية التي تتغير بتغير الظروف. ومن هنا فإن الحزب ليس هو المرجعية، وإنما أحد تجلياتها التنظيمية، فالمرجعية أوسع من التنظيم، وأبقى من التجربة السياسية، بينما يظل الحزب أحد أدوات ترجمتها في الواقع.

ولعل كثيراً من الجدل الدائر حول المرجعية الفكرية يعود، في جوهره، إلى الخلط بين مفاهيم ليست مترادفة، وإن كانت مترابطة. فالفكرة هي الشرارة الأولى، أو الرؤية الفلسفية التي تفسر الإنسان والتاريخ والمجتمع، ومنها تنطلق بقية المستويات. أما المرجعية الفكرية فهي البناء المعرفي المتكامل الذي يتشكل من النصوص المؤسسة، والاجتهادات اللاحقة، والخبرة التاريخية، والمراجعات المستمرة، بحيث تصبح الفكرة إطاراً تفسيرياً مفتوحاً، لا مجرد نصوص محفوظة. أما الأيديولوجيا فهي تحويل هذه المرجعية إلى منظومة قيم ومبادئ موجهة للفعل السياسي

والاجتماعي، في حين أن البرنامج السياسي يمثل الإجراءات والسياسات المرحلية التي تتغير بتغير الظروف والأولويات، ولذلك فهو أكثر عناصر المشروع قابلية للتعديل والتطوير. أما التجربة السياسية فهي التطبيق العملي الذي قد ينجح أو يخفق، وقد يقترب من المرجعية أو يبتعد عنها. ومن هنا فإن الخلط بين هذه المستويات يؤدي إلى خطأ منهجي كبير، إذ يصبح الحكم على المرجعية حكماً على التجربة، أو يصبح نقد البرنامج المرحلي نفياً للفكرة المؤسسة. بينما تقتضي الموضوعية العلمية أن يُقاس كل مستوى بمعاييره الخاصة، فالتجربة تُقاس بنتائجها، والبرنامج بفاعليته، أما المرجعية فتُقاس بقدرتها على إنتاج المعرفة، وتفسير الواقع، وإلهام الأجيال، وتجديد نفسها دون أن تفقد هويتها.

ويمكن النظر إلى المرجعية الفكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بوصفها منظومة هرمية تبدأ بالنصوص التأسيسية للمؤسسين، ثم دستور الحزب ونظامه الداخلي، ما يصدر عن الامين العام وتقارير ومقررات المؤتمرات القومية وما يصدر عن القيادة القومية والدراسات والكتب التي يصدرها مكتب الثقافة والأعلام القومي. يتطور ويتجدد دون أن يفقد أصوله، منطلقاً من نقطة البداية ذاتها، كما أكد على ذلك القائد المؤسس، وترجمته تقارير ومقررات المؤتمرات القومية. وبهذا المعنى فإن المرجعية ليست كتاباً واحداً، بل تراكم فكري وتنظيمي وتاريخي يتطور دون أن يفقد أصوله. ولأن مبررات نشأة حزب البعث انبثقت من استجابة واعية لحاجات النهوض العربي والنضال التحرري، فقد صاغ مرجعيته الفكرية في قالب تنظيمي متكامل، يجعل من الحزب أداةً لتحقيق شروط النهضة داخله، ووسيلةً لترجمة مبادئه وأهدافه إلى فعل سياسي متماسك، من غير أن يفقد انسجامه العضوي مع الغايات التي يناضل في سبيلها.

كما إن المرجعية الفكرية للبعث ليست شعار (وحدة، حرية، اشتراكية)، كما يظن البعض، ولا هي مجرد ممارسات الحكم التي حكمت باسمه، بل هي منظومة فكرية متكاملة بدأت مع الأستاذ أحمد ميشيل عفلق، وشاركه في بنائها صلاح البيطار، ثم تطورت عبر أدبيات الحزب ومؤتمراته الفكرية. ولم تتشكل المرجعية الفكرية للبعث من كتابات المؤسسين وحدها، وإنما من مجموع الدستور، والنظام الداخلي، وقرارات المؤتمرات القومية، والأدبيات التنظيمية، والاجتهادات الفكرية التي تراكمت عبر مسيرة الحزب. وقد انطلقت هذه المرجعية من رؤية تعتبر الأمة العربية حقيقة تاريخية وحضارية ورسالية، وأن الإنسان العربي هو محور النهضة وغايتها، وأن الحرية ليست امتيازاً فردياً فحسب، بل شرطاً لتحرير الإنسان والأمة معاً، وأن العدالة الاجتماعية ليست صراع طبقات، وإنما تحقيق للتوازن بين الحرية والمسؤولية، وبين الفرد والمجتمع. فالإنسان في الفكر البعثي ليس أداة في خدمة الدولة، وإنما الدولة وسيلة لتحرير الإنسان وإطلاق طاقاته، ولذلك جاءت الحرية والعدالة والوحدة وسائل لبناء الإنسان، لا غايات مستقلة عنه. لقد كان الأستاذ أحمد ميشيل عفلق مؤسس المرجعية، لا نهايتها. فالفكرة الكبرى لا تموت عند مؤسسها، كما لا تتوقف اللغة عند أول شاعر، ولا الفقه عند أول إمام، ولا الفلسفة عند أول فيلسوف. وإنما تستمر حياتها بقدرتها على إنتاج أجيال جديدة من المجتهدين.

خاتمة: إن التمييز بين المرجعية الفكرية والتجربة السياسية ليس ترفاً أكاديمياً، بل ضرورة منهجية تسبق أي حكم موضوعي على أي مدرسة فكرية. فالمرجعية تُقاس بقدرتها على إنتاج المعرفة وتفسير الواقع وتجديد ذاتها، لا بنتائج تطبيقاتها التي قد تنجح أو تخفق وفق ظروفها. وإذا كان البعض يخلط بين المستويات، فإن الموضوعية العلمية تقتضي رد الاعتبار لهذا التمييز، والحكم على كل مستوى بمعاييره الخاصة. فالتجربة تُقاس بنتائجها، والبرنامج بفاعليته، أما المرجعية فتُقاس بقدرتها على البقاء والتجدد والإلهام.

سلسلة: المرجعية الفكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي: هل تختزل التجربة السياسية الفكرة المؤسسة؟

الحلقة الثانية: الإنجازات الفكرية ورد الاعتبار للمرجعية

أ. طارق عبد اللطيف ابوعكرمة

إن ما يُثار بين الفينة والأخرى من أحكام مسبقة تجاه حزب البعث العربي الاشتراكي، تحت مزاعم غياب المرجعية الفكرية، لم يعد مجرد نقد علمي قابل للنقاش، بل تحول إلى غطاء لتغليب الإسقاطات الأيديولوجية، وأداة لحجب منجزات نوعية ومبادرات رائدة، أحدثها فكر الحزب ونضاله على مدى ثمانية عقود. فالحزب، الذي لم تكن نشأته وليدة الصدفة، بل استجابة واعية لحاجات النهوض العربي والنضال التحرري، استطاع أن يحدث نقلة نوعية في الفكر السياسي العربي، ليس فقط على المستوى التنظيري، بل أيضاً على مستوى الممارسة والتنظيم. في هذه الحلقة، نستعرض سبعاً من أبرز هذه الإنجازات، كأمثلة لا حصر، لنرى كيف تجلت المرجعية البعثية في الفكر والممارسة، تاركاً بصمات واضحة في مسيرة العمل القومي، يمكن الإشارة إلى بعضها، كأمثلة لا كحصر، فيما يلي:

1. تحرير الفكر الثوري من الإطلاق والتعميم: لم يكن الفكر الثوري، قبل البعث، بمنأى عن الإطلاق والتعميم والجمود، إذ كثيراً ما اختُزل في خطابات عاطفية أو فلسفات مستجلبة لا تلامس واقع الأمة. لكن البعث استطاع أن يحرر الفكر الثوري من أسر الفلسفة المجردة، وأن يمنحه أرضية واقعية تنطلق من خصوصية الأمة العربية وتاريخها ورسالتها، ليصبح فكراً ثورياً إنسانياً، لا يكتفي برفض الواقع، بل يسعى إلى تجاوزه بإرادة واعية، وفي الوقت نفسه، لا يفقد صلة عضوية بالتراث والهوية. لقد طرح البعث القومية بوصفها إنسانية، أي أنها ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لتحرير الإنسان العربي، وإعادته إلى موقعه الطبيعي في دفع عجلة الحضارة الإنسانية، وهذا ما جعل فكره يتجاوز الثنائيات الضيقة، نحو أفق أرحب.
2. وحدة القضية العربية: قوة تاريخية لا تقدر بثمن: من أبرز إنجازات البعث، أنه وضع القضية العربية ككل موحد، وتمكن من ترسيخ وعي الوحدة في ضمير الأمة العربية، مؤكداً أن القضية العربية ليست مجرد قضايا متفرقة، بل وحدة عضوية تتفاعل أجزاؤها. وقد وصف القائد المؤسس ذلك بأنه قوة تاريخية لا تقدر بثمن، لأنها منحت الوحدة رجحانها المعنوي، ومحتواها الشعبي، وكيانها المادي. ولم تكن الوحدة، في هذا

التصور، مجرد شعار عاطفي، بل أساساً مادياً للاشتراكية المحررة للإنسان، فرداً ومجتمعاً، من قيود الحاجة والعوز والاستغلال، في جدلية ثلاثية الأبعاد، تلتقي فيها العروبة والحرية والعدالة الاجتماعية، في انبعاث قومي يستأنف أداء الرسالة العربية المتجددة.

3. الخصائص الوطنية والقومية والحضارية: حق الأمم في صياغة طريقها الخاص: أكد البعث على الخصائص الوطنية والقومية والحضارية للأمم والشعوب، ورفض فرض نماذج جاهزة ، لا تعبّر عن إرادة هذه الأمم أو تطلعاتها. فمن حق كل أمة أن تصوغ طريقها الخاص، وأن تبني نظمها السياسية والاقتصادية بما يعبّر عن خصوصيتها، في عالمٍ متعدد الأقطاب، تتسيده حوارية التعددية، واحترام الخصوصيات، والديمقراطية، وحقوق الإنسان. وهذه الرؤية سبقت عصرها، وجاءت منسجمة مع التحولات الكبرى التي شهدها العالم لاحقاً، مما يؤكد الحس المستقبلي الذي تمتع به فكر البعث.
4. مبادرة الحياد الإيجابي وحركة عدم الانحياز: كان للبعث دور ريادي في إطلاق مبدأ الحياد الإيجابي، وترجمته عملياً في إطار حركة عدم الانحياز، التي مثّلت، في سياق الحرب الباردة، إنجازاً استراتيجياً للأمة العربية، وللجنوب العالمي بأسره. فالحياد الإيجابي لم يكن انعزالاً أو تردداً، بل موقفاً مبدئياً رفض التبعية لأي من القطبين المتصارعين، وسعى إلى فتح فضاءات للحركة العربية على صعيد العلاقات الدولية، وحافظ على استقلالية القرار الوطني، مع الانفتاح على تجارب الآخرين بما يخدم المصلحة القومية.
5. تحرير الاشتراكية من أسر النموذج الواحد: لم يقبل البعث بالاشتراكية كقالب جامد، ولا كنموذج واحد يُستورد، بل حررها من أسر الماركسية وما لحق بها من تعسف التطبيقات الشيوعية ونتائجها. لقد صاغ البعث اشتراكيته في قالب عربي أصيل، قائم على العدالة الاجتماعية، ومنع الاستغلال، وتأمين الحقوق الأساسية، وفي الوقت نفسه، حافظ على الملكية الفردية والقطاع الخاص الوطني، بوصفهما جزءاً من النسيج الاقتصادي للأمة. وهذه الاشتراكية، في جوهرها، ليست صراع طبقات، بل توازن بين الحرية والمسؤولية، وبين الفرد والمجتمع، وبين الحقوق والواجبات.
6. الموقف المبدئي المبكر من الرأسمالية: لم يكتف البعث بطرح بديل اشتراكي، بل اتخذ موقفاً مبدئياً مبكراً من الرأسمالية، وفضح طبيعتها الاستغلالية، وكونها لا تمثل الجوهر الإنساني، بل هي نظام يقوم على تركيز الثروة في يد فئة قليلة، ويخلق فجوات اجتماعية واقتصادية لا تتسق مع مبادئ العدالة والكرامة الإنسانية. وهذا الموقف لم يكن رفضاً أيديولوجياً سطحياً، بل كان نقداً علمياً لرأسمالية تستعبد الإنسان، وتحوّله إلى أداة في خدمة رأس المال، لا غاية في حد ذاته.
7. الموقف الإيجابي من التراث والدين: في زمن كانت فيه التيارات العلمانية المتطرفة تنظر إلى التراث والدين نظرة عدائية، والتيارات الدينية المتصلبة تنظر إلى الحداثة نظرة رفض، وقف البعث موقفاً إيجابياً متوازناً من التراث والدين؛ فلم يستخف بهما، ولم يتخذ منهما ذريعة للتخلف، بل تعامل معهما بوصفهما جزءاً من هوية الأمة وثقافتها، ومصدر إلهام لقيمها الروحية والأخلاقية. كما تصدى للمواقف السلبية المستخفة بالتراث، والمواقف المتشددة المتاجرة به، ما جعل حزب البعث من أبرز الحركات الفكرية والسياسية التي

وازنت بدقة بين الأصالة والمعاصرة، وبين الانتماء للتراث والانفتاح على العصر، وبين الثبات على المبادئ والتجديد في الوسائل.

إن هذه الإنجازات والمبادرات، التي تمتد على مدى ثمانية عقود، لا يمكن حجبها باتهامات عامة بغياب المرجعية، فهي تشهد على أن للبعث مرجعية فكرية أصيلة، أثبتت قدرتها على التجدد والإبداع، والمساهمة في صياغة وعي الأمة، وطرح حلول لقضاياها المصيرية. وما يثار من أحكام مسبقة، في هذا السياق، ليس سوى تعمية على إنجازات حزب لم ينل حظه من الإنصاف، وتغليب للأيديولوجيا على العلم، وللانطباع على التحقيق. فالفكرة التي تنتج كل هذه الإنجازات، وتستمر في تجديد ذاتها عبر عقود، لا يمكن أن تكون فكرة بلا مرجعية، بل هي فكرة تمتلك من العمق والمرونة ما يجعلها قادرة على الصمود في وجه كل محاولات التغييب والتشويه.

ومن المهم هنا التمييز بين المستويين التاليين: المرجعية الفكرية هي المنظومة الفلسفية المتكاملة التي تؤسس للرؤية، بينما الدستور هو الترجمة التنظيمية والسياسية لهذه الرؤية في وثيقة تحدد الهوية والأهداف والآليات. ولا ينبغي اختزال المرجعية في الدستور، وإن كان الدستور يعكسها.

خاتمة: إن هذه الإنجازات والمبادرات، التي تمتد على مدى ثمانية عقود، لا يمكن حجبها باتهامات عامة بغياب المرجعية، فهي تشهد على أن للبعث مرجعية فكرية أصيلة، أثبتت قدرتها على التجدد والإبداع، والمساهمة في صياغة وعي الأمة. وما يثار من أحكام مسبقة ليس سوى تعمية على إنجازات حزب لم ينل حظه من الإنصاف، وتغليب للأيديولوجيا على العلم، وللانطباع على التحقيق. فالفكرة التي تنتج كل هذه الإنجازات لا يمكن أن تكون بلا مرجعية، بل هي فكرة تمتلك من العمق والمرونة ما يجعلها قادرة على الصمود.

سلسلة: المرجعية الفكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي: هل تختزل التجربة السياسية الفكرة المؤسسة؟

الحلقة الثالثة: البناء الدستوري والاجتهاد المؤتمري

أ. طارق عبد اللطيف ابوعكرمة

المرجعية في الفكر البعثي ليست نصاً مغلقاً، وإنما منظومة متكاملة. وقد حدد دستور حزب البعث العربي الاشتراكي مبادئه الأساسية والمنهجية، محولاً الرؤية الفلسفية إلى مبادئ سياسية وتنظيمية قابلة للتطبيق. في هذه الحلقة الثالثة، نستعرض البناء الدستوري للمرجعية، ونتتبع مسار الاجتهاد الفكري عبر المؤتمرات القومية، ونتوقف عند التحولات الكبرى التي أثرت في الفكر البعثي، وصولاً إلى الأسئلة المعاصرة حول الديمقراطية والدولة المدنية.

مقدمة: المرجعية في الفكر البعثي ليست نصًا مغلقًا، وإنما منظومة، وكما حدد دستور حزب البعث العربي الاشتراكي مبادئ بيَن من خلالها مفهومه للأمة العربية، والوطن العربي، والمواطن العربي، وسلطة الشعب العربي على أرضه، وحرية هذا الشعب وأسس التفاضل بين أبنائه إضافةً لنظرته للإنسانية، ودورها في بناء الحضارة. كما حدد الدستور منهجية عمل الحزب باعتباره حزباً قومياً، اشتراكياً، شعبياً، انقلابياً. ولا تأتي أهمية الدستور من كونه وثيقة تنظيمية فحسب، وإنما لأنه يمثل أول محاولة لتحويل الرؤية الفلسفية التي صاغها المؤسسون إلى مبادئ سياسية وتنظيمية قابلة للتطبيق. ورسم سياسات الحزب في مختلف المجالات الداخلية والخارجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والتعليمية في الدولة العربية الموحدة. وهذه المبادئ الدستورية ليست مجرد نصوص جامدة، بل هي تجسيد عملي للرؤية الفلسفية التي سبق عرضها، وتأكيد على أن المرجعية البعثية ليست خطاباً نظرياً، بل مشروعاً قابلاً للتحقيق، كما يوضح ذلك ما ورد في دستور الحزب من مواد وكما يلي:

1. المبادئ الأساسية، والتي تتمثل في التالي: المبدأ الأول: وحدة الأمة العربية وحريتها، المبدأ الثاني: شخصية الأمة العربية، المبدأ الثالث: رسالة الأمة العربية. ولم ينظر حزب البعث إلى الأمة العربية باعتبارها تجمعاً إثنياً أو لغوياً فحسب، وإنما بوصفها أمة صاحبة رسالة حضارية، أي أنها مدعوة للإسهام في تقدم الإنسانية، وهو ما جعل مفهوم الرسالة يحتل موقعاً مركزياً في المرجعية الفكرية للحزب.
2. المبادئ العامة التالية:

المادة (1): حزب (البعث العربي الاشتراكي) حزب عربي شامل تؤسس له فروع في سائر الأقطار العربية، وهو لا يعالج السياسة القطرية إلا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا.

المادة (2): مركز الحزب العام هو حالياً دمشق ويمكن أن ينقل إلى أية مدينة عربية أخرى إذا اقتضت ذلك المصلحة القومية.

المادة (3): حزب (البعث العربي الاشتراكي) قومي يؤمن بأن القومية حقيقة حية خالدة، وبأن الشعور القومي الواعي الذي يربط الفرد بأمته ربطاً وثيقاً هو شعور مقدس حافل بالقوى الخالقة، حافز على التضحية باعث على الشعور بالمسؤولية، عامل على توجيه إنسانية الفرد توجيهاً عملياً مجدياً، والفكرة القومية التي يدعو إليها الحزب هي إرادة الشعب العربي أن يتحرر ويتوحد وأن تعطى له فرصة تحقيق الشخصية العربية في التاريخ، وأن يتعاون مع سائر الأمم على كل ما يضمن للإنسانية سيرها القويم إلى الخير والرفاهية.

المادة (4): حزب (البعث العربي الاشتراكي) اشتراكي يؤمن بأن الاشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية لأنها النظام الأمثل الذي يسمح للشعب العربي بتحقيق إمكاناته وتفتح عبقريته على أكمل وجه، فيضمن للأمة العربية نمواً مطرداً في إنتاجها المعنوي والمادي وتآخياً وثيقاً بين أفرادها.

المادة (5): حزب (البعث العربي الاشتراكي) شعبي يؤمن بأن السيادة هي ملك الشعب، وأنه وحده مصدر كل سلطة وقيادة وأن قيمة الدولة ناجمة عن انبثاقها عن إرادة الجماهير، كما أن قدسيتها متوقفة على مدى حريتهم في اختيارها، لذلك يعتمد الحزب في أداء رسالته على الشعب ويسعى للاتصال به اتصالاً وثيقاً ويعمل على رفع مستواه العقلي والأخلاقي والاقتصادي والصحي لكي يستطيع الشعور بشخصيته وممارسة حقوقه في الحياة الفردية والقومية.

المادة (6): حزب (البعث العربي الاشتراكي) انقلابي يؤمن بأن أهدافه الرئيسية في بعث القومية وبناء الاشتراكية لا يمكن أن تتم إلا عن طريق الانقلاب والنضال.. وان الاعتماد على التطور البطيء والاكتفاء بالإصلاح الجزئي السطحي يهددان هذه الأهداف بالفشل والضياع، لذلك فهو يقرر:

- النضال ضد الاستعمار الأجنبي لتحرير الوطن العربي تحريراً مطلقاً كاملاً.

- النضال لجمع شمل العرب كلهم في دولة واحدة.

- الانقلاب على الواقع الفاسد يشمل جميع مناحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المادة (7): الوطن العربي هو هذه البقعة من الأرض التي تسكنها الأمة العربية والتي تمتد ما بين جبال طوروس وجبال بشتكويه وخليج البصرة والبحر العربي وجبال الحبشة والصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط.

المادة (8): لغة الدولة الرسمية ولغة المواطنين المعترف بها في الكتابة والتعليم هي اللغة العربية.

المادة (9): راية الدولة العربية هي راية الثورة العربية التي انفجرت عام 1916 لتحرير الأمة العربية وتوحيدها.

المادة (10): العربي هو من كانت لغته العربية، وعاش في الأرض العربية أو تطلع إلى الحياة فيها، وآمن بانتسابه للأمة العربية.

المادة (11): يجلى عن الوطن العربي كل من دعا أو انضم إلى تكتل عنصري ضد العرب وكل من هاجر إلى الوطن العربي لغاية استعمارية.

المادة (12): تتمتع المرأة العربية بحقوق المواطن كلها، والحزب ناضل في رفع مستوى المرأة حتى تصبح جديرة بتمتعها بهذه الحقوق.

المادة (13): تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والحياة الاقتصادية كي يظهر المواطنون في جميع مجالات النشاط الإنساني كفاءاتهم على وجهها الحقيقي وفي حدودها القصوى.

ولم يكن الدستور وثيقة تنظيمية معزولة، بل محاولة لصياغة المشروع القومي في صورة مبادئ دستورية يمكن أن تتحول إلى دولة ومؤسسات وسياسات عامة. أما بقية القضايا فهي مجال دائم للاجتهاد التاريخي وفق تغير الزمان والمكان. فكتاب في سبيل البعث لم يكن مجرد بيان سياسي، بل كان محاولة فلسفية لتأسيس رؤية متكاملة عن الأمة والإنسان والتاريخ. وقد تابع هذه الجهود كتابات لاحقة مثل معركة المصير الواحد ونضال الفكر القومي، إضافة إلى إسهامات مفكرين قوميين، القائد صدام حسين، الأستاذ بدرالدين مدثر، دكتور الياس فرح، الأستاذ شبلي العيسمي.

ولم تتوقف عملية الاجتهاد الفكري عند مرحلة التأسيس، بل واصلت مؤتمرات الحزب القومية، والمؤتمرات القطرية والندوات الفكرية، وعدد من المفكرين القوميين، محاولة تطوير المفاهيم بما يتلاءم مع المتغيرات العربية والدولية، وإن تفاوتت هذه الجهود في حجم تأثيرها واستمراريتها. غير أن التحديات السياسية والحروب والانقسامات العربية أسهمت في إضعاف هذا الإنتاج الفكري مقارنة بما شهدته مرحلة التأسيس.

ولعل المؤتمر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي انعقد عام 1974، يمثل إحدى أهم محطات الاجتهاد الفكري داخل الحزب، إذ أعاد التأكيد على أن الوحدة هدف استراتيجي، وربط المشروع القومي بمتطلبات الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وسعى إلى تطوير الخطاب الفكري بما يتناسب مع تحديات تلك المرحلة. غير أن كثيراً من هذه الاجتهادات تعطلت لاحقاً بفعل الظروف السياسية والتحولات الإقليمية.

ويأتي المؤتمر القومي الثاني عشر ليؤكد استمرارية هذا النهج التجديدي، إذ تضمن فصلاً متكاملاً حول التطور النظري والعلمي في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي، أعاد من خلاله قراءة المبادئ المؤسسة - الوحدة، الحرية، الاشتراكية، الديمقراطية - بوصفها مبادئ متجددة لا تتحجر في صياغاتها التاريخية، بل تتفاعل مع مستجدات العصر وتستوعب تحولات الوعي الإنساني. وهذه المقاربة تعكس وعياً منهجياً في التعامل مع المرجعية، إذ تؤكد أن ثبات المبدأ لا يعني جمود الصياغة، وأن التجديد في فهم المبادئ هو نفسه وفاء لجوهرها الانقلابي المتجدد.

وتجدر الإشارة هنا إلى حقيقة مهمة، تكشف عن عمق المنهج البعثي وقدرته الاستشرافية، وما يميز الفكر البعثي هو تنبؤه المبكر بتحولات كبرى في النظام العالمي، مثل أفول الاتحاد السوفيتي وانهيار العالم القديم. وهذه القدرة الاستشرافية ليست ضرباً من التكهّن، بل ثمرة منهج علمي جدلي يقرأ التاريخ في حركته، ويرصد تناقضاته، ويتجاوز النظرة السطحية إلى تحليل البنى العميقة.

وقد تناول المؤتمر القومي الثالث عشر العديد من هذه الحاجات وأشار إليها بوضوح، لا سيما فيما يتعلق بالتطورات الهائلة التي شهدتها البشرية مع ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ولم يكن الحزب بعيداً عن هذه التحولات، بل استوعبها في ادبياته، وأشار إلى تداعياتها على مفهوم الدولة والمواطنة والسيادة، في إشارة مبكرة إلى ما سيصبح لاحقاً محوراً أساسياً في النقاش حول الدولة القومية في عصر العولمة.

أما فيما يخص الديمقراطية، فقد استوعب الحزب هذه القضية عبر مسيرة طويلة من المؤتمر القومي التاسع إلى القومي الثالث عشر، حيث تطور المفهوم من كونه مجرد صيغة إجرائية إلى كونه رؤية شمولية للحياة وشرطاً عضوياً لبناء الدولة الحديثة. ففي حديثه عن الديمقراطية، لم يكتفِ القائد المفكر بالقول إنها وسيلة لاختيار الممثلين، بل رفعها إلى مستوى النظرة الشمولية للحياة، مؤكداً أنها مسألة إنسانية قبل أن تكون سياسية، وأنها تتطلب ممارسة يومية في كل مفاصل الدولة والمجتمع، لا مجرد إجراءات شكلية في صناديق الاقتراع.

وهذا التطور في فهم الديمقراطية لم يكن مجرد استجابة لضغوط خارجية، بل كان نتاجاً لمنهجية الحزب الحوارية التي تعترف بأن الديمقراطية "مسألة بالغة التعقيد، وتبقى بحاجة إلى الرعاية... والتطبيق بحاجة إلى وعي خاص، وبحاجة إلى رعاية، وبحاجة إلى معاناة. فهو اعتراف بأن الممارسة الديمقراطية لا تأتي عن طريق ممر واحد، بل يجب أن تكون بممرين: الأدنى في علاقته مع الأعلى، والأعلى في علاقته مع الأدنى، وهذا يضع مسؤولية مضاعفة على جميع المستويات، ولا يختزل الديمقراطية في مطالبة الأدنى وحده.

ولعل أهم ما يميز هذه الاجتهادات هو أن الحزب ظل محافظاً على استقلاليته المنهجية في التعامل مع المتغيرات، فلا هو تبنى التطورات الفكرية الغربية تبنياً أعمى، ولا هو انغلق عليها، بل تعامل معها من موقع نقدي بنّاء، يميز بين ما يتوافق مع جوهر المشروع القومي وبين ما يتناقض معه. وهذه الاستقلالية في الفكر والمنهج هي التي مكنت الحزب من استشراف المستقبل واستيعاب التحولات، دون أن يفقد بوصلته القومية أو يتنازل عن جوهر رسالته الحضارية.

أما المؤتمر القومي الثالث عشر الذي انعقد عام 2026، فقد مثل محاولة جديدة لاستئناف عملية التجديد الفكري داخل الحزب، من خلال إعادة قراءة المرجعية في ضوء التحولات الدولية، والتأكيد على الديمقراطية والدولة المدنية والتكامل العربي المعاصر.

ومن هنا فإن البعث لم يكن نسخة من الليبرالية، ولم يكن امتداداً للماركسية، ولم يكن مشروعاً دينياً، بل حاول أن يؤسس مدرسة عربية مستقلة، تستلهم تراث الأمة، وتستجيب لواقعها، وتسعى إلى بناء مشروع نهضوي يعبر عنها.

وقد اعتمد الفكر البعثي منذ بداياته المنهج العلمي الجدلي في قراءة التاريخ، فاعتبر أن المجتمعات لا تتطور بصورة خطية، وإنما عبر صراع بين عوامل التقدم وعوامل الجمود، وأن النهضة ليست حدثاً مفاجئاً، بل عملية تاريخية مستمرة تقوم على التفاعل بين الأصالة والتجديد.

ولعل من الإنصاف أن نقول إن الفكر القومي العربي، شأنه شأن غيره من المدارس الفكرية، تأثر بالتحولات الكبرى التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وصعود العولمة، والثورة الرقمية، والاقتصاد المعرفي، والذكاء الاصطناعي، وتغير طبيعة الدولة والسلطة والمجتمع. وهي تحولات لم تواجهها الأدبيات القومية بالقدر الكافي من الاجتهاد، لكن حزب البعث، بنشأته الحوارية وانفتاحه المنهجي، ظل حريصاً على استيعاب المتغيرات من موقعه الاستقلالي، لا بوصفه متأثراً بها، بل بوصفه فاعلاً فيها. وتجربة الحكم الوطني في العراق مثلت أنموذجاً متقدماً من التطور في جميع مناحي الحياة، ليس في الجوانب التقنية والتكنولوجية فحسب، بل في الجوانب الفكرية والمنهجية. فبينما شهدت الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التي طبقتها الدولة في العراق تقدماً نوعياً في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

وفيما يلي مفهوم الديمقراطية لدى حزب البعث ، وكأن الفكر القومي يقف بطبيعته على الضد منها. والحقيقة أن هذا الخلط نشأ من الخلط بين التجربة السياسية وبين الفكرة. فالأنظمة التي رفعت شعارات قومية ليست هي المرجعية الفكرية ذاتها، كما أن التجارب التي رفعت شعارات ليبرالية أو اشتراكية لا تختزل الليبرالية أو الاشتراكية كلها. فالمرجعيات تُقاس بأصولها الفكرية، أما التجارب فتظل خاضعة للنقد والمراجعة، لأنها نتاج ظروف تاريخية وسياسية محددة. وقد تطور فهم حزب البعث للديمقراطية عبر الزمن، فلم تعد تطرح باعتبارها مجرد وسيلة إجرائية، بل باعتبارها شرطاً لبناء الدولة الحديثة، وضماناً لمشاركة المجتمع في صنع القرار، وآلية لتجديد المشروع القومي نفسه.

ولا يمكن لأي مشروع نهضوي معاصر أن يكتسب شرعية اجتماعية أو سياسية دون أن يجعل الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، واحترام حقوق الإنسان، جزءاً من بنيته الفكرية، لا مجرد شعارات سياسية، لأن الدولة العربية المدنية الحديثة لا تقوم على القوة وحدها، وإنما على المشاركة والرضا الشعبي.

خاتمة: إن الدستور البعثي لم يكن مجرد وثيقة تنظيمية، بل محاولة لصياغة المشروع القومي في صورة مبادئ قابلة للتحقق. والاجتهاد المؤتمري، رغم تعثره أحياناً، ظل يمثل محاولة لتطوير المرجعية في ضوء متغيرات العصر. غير أن التحدي الأكبر يبقى في قدرة المرجعية على الإجابة عن أسئلة الحاضر والمستقبل، دون أن تفقد جوهرها، وهذا يتطلب مراجعة نقدية، وتجديداً في الأدوات، وخطاباً جديداً يخاطب الأجيال الشابة بلغة عصرها.

سلسلة: المرجعية الفكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي: هل تختزل التجربة السياسية الفكرة المؤسسة؟

الحلقة الرابعة: التحديات الراهنة ومسار التجديد

أ. طارق عبد اللطيف ابوعكرمة

إن النقد العلمي للتجربة السياسية ضرورة لأي مشروع فكري حي، لكن تحويل نقد التجربة إلى نفي للمرجعية يمثل قفزة منهجية لا تستقيم مع قواعد البحث العلمي. ورغم ما تعرض له الحزب من محاولات اجتثاث، فإن المؤتمر القومي الثالث عشر (2026) خصص مساحة للنقاش والتحليل، إيماناً بأن الفكر الحي لا يصان بالتجاهل، بل يواجه الأسئلة ويحتضنها. في هذه الحلقة، نطرح الأسئلة المؤسسة للمستقبل، ونقترح مساراً عملياً لتجديد المرجعية، ونؤكد أن بقاء الفكرة مرهون بقدرتها على التفكير والإنتاج والتجدد.

مقدمة: إن من حق أي باحث أن ينتقد تجربة البعث في العراق، وأن يناقش نجاحاتها وإخفاقاتها، بل إن النقد العلمي ضرورة لأي مشروع فكري حي. لكن تحويل نقد التجربة إلى نفي للمرجعية يمثل قفزة منهجية لا تستقيم مع أبسط قواعد البحث العلمي. ورغم ما تعرض له الحزب من محاولات اجتثاث وهجمة شرسة، وما واجهه من تحديات داخلية وخارجية، فإن المؤتمر القومي الثالث عشر المنعقد في 2026م، لمن يتأمل مضامينه، لم يغفل هذه القضايا، بل خصص لها مساحة من النقاش والتحليل، إيماناً منه بأن الفكر الحي لا يصان بالتجاهل، بل يواجه الأسئلة ويحتضنها. ولعل هذا هو ما يدفعنا إلى طرح الأسئلة والمقترحات التالية، التي نأمل أن تشكل إضافة نوعية للحوار، وأن تعيد الاعتبار للفكر القومي بوصفه مشروعاً نهضوياً متجددا، قادراً على مواجهة الأسئلة الصعبة، وطرح الحلول المبتكرة.

- كيف تقدم تصوراً للدولة المدنية؟
- كيف تؤصل للديمقراطية من داخل الفكر القومي؟
- كيف تعيد تعريف العدالة الاجتماعية في عصر الاقتصاد الرقمي؟
- كيف تتعامل مع الذكاء الاصطناعي والسيادة المعرفية؟
- كيف تربط بين الوحدة العربية والتكامل الاقتصادي والتكنولوجي؟
- وكيف تجعل الإنسان، الذي كان دائماً محور مشروع النهضة، قادراً على المنافسة في عالم المعرفة؟

هذه هي الأسئلة التي تستحق أن تُناقش، لأنها لا تنطلق من الدفاع عن الماضي، بل من مسؤولية بناء المستقبل. وهذه الأسئلة تستحق إجابات متعمقة، والتي تناولها المؤتمر القومي الثالث عشر بشكل مستفيض وعميق، ويمكن تقديم إشارات أولية لها: فالدولة المدنية في الفكر القومي تقوم على سيادة القانون واستقلال القضاء وتداول السلطة. والديمقراطية ليست مجرد انتخابات، بل مشاركة شعبية في صنع القرار. والعدالة الاجتماعية في عصر الاقتصاد الرقمي تتطلب إعادة تعريف الملكية وضمان الوصول إلى المعرفة. والسيادة المعرفية تعني قدرة الأمة على إنتاج المعرفة بنفسها. والوحدة العربية اليوم تعني التكامل الاقتصادي والتكنولوجي قبل التوحيد السياسي.

إن المرجعية الفكرية ليست كتاباً يحفظ، ولا شعاراً يرفع، وإنما قدرة دائمة على إنتاج المعرفة. والفكر الذي يتوقف عن الاجتهاد يبدأ بالتراجع، مهما كانت قوة نصوصه المؤسسة. أما الفكر الذي يمتلك الشجاعة لمراجعة نفسه، فإنه يظل قادراً على التجدد دون أن يفقد هويته. وهي تشبه الكائنات الحية، فهي تحتفظ بهويتها رغم تغير خلاياها، لأن الثبات فيها ليس ثبات النصوص، وإنما ثبات المبادئ المؤسسة. فإذا توقفت عن التجدد ماتت، وإذا فقدت أصولها ذابت، أما حيويتها فتقوم على الجمع بين الأصالة والتطور. تتكون المرجعية الفكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي من سبعة مستويات متكاملة:

1. النصوص التأسيسية التي كتبها المؤسسون، وفي مقدمتها مؤلفات الأساتذة أحمد ميشيل عفلق وصلاح البيطار .
2. دستور الحزب ونظامه الداخلي، اللذان حددا المبادئ والأهداف والمنهج .
3. ما يصدر عن الامين العام.
4. تقارير ومقررات المؤتمرات القومية وما صدر عنها من قرارات فكرية وتنظيمية .
5. الدراسات والكتب التي يصدرها مكتب الثقافة والأعلام القومي
6. الاجتهادات الفكرية التي قدمها مفكرو الحزب والقوميون العرب عبر العقود .
7. القراءة المستمرة للواقع العربي ومتغيراته، بما يجعل المرجعية إطاراً مفتوحاً للتجديد لا نصاً مغلقاً.

وهذه المستويات السبعة ليست مجرد تصنيفٍ نظري، بل هي بنيةٌ معرفيةٌ متكاملة تشكل المرجعية الفكرية للحزب، وتغذي في الوقت نفسه المراحل الثلاث للتجديد المقترحة أدناه. فالنصوص التأسيسية تمثل روح الفكرة وميلادها الأول، والدستور يجسدها في إطارٍ تنظيمي ومؤسسي، والمؤتمرات القومية تمثل العقل الجمعي الذي يراجع ويطوّر ويجتهد، وما يصدر عن الأمين العام يمثل القراءة القيادية للمتغيرات في ضوء الثوابت، والدراسات والكتب التي يصدرها مكتب الثقافة والإعلام القومي تمثل المختبر الفكري الذي يعيد إنتاج المعرفة ويعمقها، والاجتهادات الفكرية لمفكري الحزب والقوميين العرب تمثل الامتداد الطبيعي لمسيرة التطوير، بينما تبقى القراءة المستمرة للواقع البوصلة التي تضمن بقاء المرجعية حية، قادرة على تفسير الواقع، واستشراف المستقبل، وتجديد أدواتها دون أن تفقد هويتها أو تنفصل عن أصولها. وتجدر الإشارة هنا إلى حقيقة مهمة ، تكشف عن عمق المنهج البعثي وقدرته

الاستشرافية، و ما يميز الفكر البعثي هو تنبؤه المبكر بتحولات كبرى في النظام العالمي، مثل أفول الاتحاد السوفيتي وانهيار العالم القديم. وهذه القدرة الاستشرافية ليست ضرباً من التكهّن، بل ثمرة منهج علمي جدلي يقرأ التاريخ في حركته، ويرصد تناقضاته، ويتجاوز النظرة السطحية إلى تحليل البنى العميقة.

وهذه المستويات ليست منفصلة، بل تشكل منظومة متكاملة: فالنصوص التأسيسية تمثل الروح، والدستور يمثل الجسد، والمؤتمرات تمثل العقل الجمعي، والاجتهادات تمثل النبض المتجدد، والقراءة المستمرة للواقع تمثل البوصلة التي توجه الحركة.

إن تجديد المرجعية الفكرية لا يعني إعادة كتابة النصوص المؤسسة، ولا التخلي عنها، وإنما فتح باب الاجتهاد أمام جيل جديد من الباحثين والمفكرين، وإنشاء مراكز بحث قومية، وتشجيع الدراسات العلمية، وربط الفكر القومي بقضايا الاقتصاد المعرفي، والتحول الرقمي، والبيئة، والذكاء الاصطناعي، والدولة المدنية، والحوكمة، حتى يبقى الفكر منتجاً للحلول لا مجرد حافظ للتراث.

ولا تكتسب أي مرجعية الفكر قيمتها من تاريخها وحده، وإنما من قدرتها على تفسير أزمات الواقع العربي الراهن، من تفكك الدولة الوطنية، وتصاعد الطائفية، والتبعية الاقتصادية، والتخلف العلمي، والتحولات الرقمية. فكلما استطاعت المرجعية أن تقدم إجابات عملية لهذه الأسئلة، ازدادت حضوراً وتأثيراً.

ولعل التحدي الأكبر أمام حزب البعث العربي الاشتراكي اليوم لا يتمثل في إثبات امتلاكه لمرجعية فكرية، فهذه حقيقة تؤكدها نصوصه التأسيسية، ودستوره، وأدبياته، ومسيرته الفكرية الممتدة، وإنما في تحويل هذه المرجعية إلى مشروع معرفي متجدد، قادر على إنتاج الأفكار، وصياغة الإجابات، واستشراف المستقبل. فالأمم لا تعيش على أمجاد أفكارها، بل على قدرتها الدائمة على إعادة إنتاجها في ضوء متغيرات العصر. ولذلك فإن القضية لم تعد الدفاع عن المرجعية بقدر ما أصبحت البرهنة على حيويتها بالفعل والإبداع والاجتهاد، وإثبات قدرتها على أن تظل مصدر إلهام لنهضة عربية جديدة، تقرأ الماضي بعين النقد، وتفهم الحاضر بعقل العلم، وتتطلع إلى المستقبل بإرادة الأمة وثقتها بنفسها. فالمرجعية الفكرية الحية ليست نصًا يُحفظ، ولا تراثًا يُستدعى عند الحاجة، وإنما منظومة معرفية متجددة، تتسع للأسئلة الجديدة، وتنتج معرفة جديدة، وتراجع أدواتها باستمرار، لأن الأفكار الكبرى لا تموت حين تُنتقد، وإنما تموت حين تتوقف عن التفكير، وتتخلى عن قدرتها على التجدد وصناعة المستقبل. ولتحقيق هذا التجديد، نقترح مساراً عملياً يتكون من ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (قصيرة المدى) :إنشاء مراكز بحثية قومية مستقلة، تعنى بدراسة قضايا العصر من منظور قومي، وتصدر دوريات علمية محكمة، وتعقد ندوات وحوارات فكرية مفتوحة. مثلاً: إنشاء مركزين بحثيين قوميين على الأقل (في الخليج والمشرق)، بإدارة كفاءات شابة، وميزانية مستقلة، وربطها بجامعات عربية ودولية. إطلاق دورية

علمية محكمة متخصصة في الفكر القومي. إن الفكر الذي لا ينتج مؤسسات معرفية، يتحول تدريجياً إلى تراث، بينما الفكر الذي ينتج جامعات، ومراكز أبحاث، ومجلات علمية، ومدارس فكرية، يتحول إلى قوة تاريخية قادرة على الاستمرار.

المرحلة الثانية (متوسطة المدى) :إعادة قراءة النصوص المؤسسة في ضوء أسئلة العصر، وإنتاج خطاب قومي جديد يخاطب الأجيال الشابة بلغة عصرها، ويعالج قضايا الهوية والمواطنة والعولمة. من خلال مؤتمرات فكرية سنوية، وإصدار سلسلة كتب تعيد قراءة النصوص المؤسسة، وإنشاء منصة رقمية للفكر القومي تستخدم وسائل التواصل الحديثة.

المرحلة الثالثة (طويلة المدى)، بناء مشروع نهضوي عربي متكامل، يربط بين الوحدة والتنمية والديمقراطية والسيادة المعرفية، ويجعل من الإنسان العربي محوراً وغاية . وذلك بناء مشروع نهضوي متكامل يربط الأبعاد الفكرية بالسياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع مؤشرات قياس قابلة للتقييم.

إن قوة المرجعيات الفكرية تُقاس بقدرتها على إنتاج أجيال جديدة من المفكرين القادرين على الاجتهاد في إطارها. فالفكر الذي يعجز عن إنتاج مفكريه يتحول تدريجياً إلى ذاكرة تاريخية، بينما الفكر الحي هو الذي يجدد نفسه من داخله.

خاتمة: ويبقى ثابت البعث وفكرته الانبعاثية قائماً على تفاعل الفكرة مع إنسان الأمة، ففي هذا التفاعل يتم البناء المتبادل على مستوى المرجعية والإنسان غايةً ووسيلة. وهذا التفاعل الجدلي هو ما يمنح البعث استمراريته التصاعدية فكراً ونضالاً ووعياً. فالفكرة التي تنفصل عن إنسانها تتحول إلى شعارات، والنضال الذي ينفصل عن وعيه يتحول إلى ردود فعل، والممارسة التي تنفصل عن مرجعيتها تفقد بوصلتها. ولذلك يظل البعث مشروعاً نهضوياً مفتوحاً على المستقبل، لا يسمو إلا بسمو إنسان الأمة، ولا يتجدد إلا بتجديد وعيه، ولا ينتصر إلا بانتصار إرادته على كل أشكال الجمود والتبعية والهزيمة.